Pegem Journal of Education and Instruction, Vol. 15, No. 4 , 2025 (pp. 666-679)

RESEARCH ARTICLE WWW.PEGEGOG.NET

The method of deletion in linguistic theories - The generative transformational school as a model–

Dr. Souad messaouda saighi [1], Dr. Tahraoui naima [2]

[1:] University of Algiers 2 - Abou EL Kacem Saâdallah (Algeria), souad.saighimessauoude@univ-alger2.dz
[2:] University of Algiers 2 - Abou EL Kacem Saâdallah (Algeria), naima.tahraoui@univ-alger2.dz

Abstract

The phenomenon of deletion has been the focus of Western studies and linguistic schools. Each of these schools approached the phenomenon from its own perspective and belief. Some linked it to the mind of the recipient, viewing it as a linguistic phenomenon subject to the principles of generation and transformation. This is exemplified by the generative-transformational theory, which, through its various stages, acknowledged the presence of deletion in the deep structure, which the recipient seeks to infer from the surface structure.

Keywords:
deletion, surface structure, deep structure.

أسلوب الحذف في النظريات اللسانية .
ـ المدرسة التوليدية التحويلية أنموذجا ـ

د. سعاد مسعودة سايغي [1]، د. نعيمة طهراوي [2]

1: جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر02،
souad.saighimessauoude@univ-algee2.dz

2: جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر02،
naima.tahraoui@univ-alger2.dz

Corresponding Author e-mail:
souad.saighimessauoude@univ-alger2.dz،naima.tahraoui@univ-alger2.dz

How to cite this article: Dr. Souad messaouda saighi 1, Dr. Tahraoui naima 2. The method of deletion in linguistic theories - The generative transformational school as a model –. Pegem Journal of Education and Instruction, Vol. 15, No. 4, 2025, 666-679

Source of support: Nil
Conflicts of Interest: None.
DOI:
10.47750/pegegog.15.04.51
Received: 04.05.2025
Accepted: 17.05.2025 **Published:** 23.05.2025

الملخّص:

كانت ظاهرة الحذف محطّ أنظار الدراسات الغربية والمدارس اللسانية، فكلّ مدرسة من هذه المدارس تطرّقت للظاهرة من وجهة نظرها واعتقادها، فهناك من ربطها بذهن المتلقي، واعتبرها ظاهرة لغوية تخضع لمبدأي التوليد والتحويل، وهو ما نجده ممثّلا في النظرية التوليدية التحويلية، التي بمختلف المراحل التي مرّت بها أقرّت بوجود الحذف في البنية العميقة، وهو ما يسعى المتلقي إلى استنباطه بدءً من البنية السطحية.

الكلمات المفتاحيّة: الحذف، البنية السطحية، البنية العميقة.

مقدمة:

على صعيد النظريات اللسانية الغربية نجد أنّ أغلب هذه النظريات قد حاولت الاعتناء بظاهرة الحذف، من خلال دراستها بما يتلاءم مع أفكارها وتوجّهاتها، بدْءً من دي سوسير إلى أحدث النظريات اللسانية التي لازالت تشتغل وتبحث في ميدان اللغة. ولعل أهم النظريات التي تناولت هذه الظاهرة بالدراسة: النظرية التوليدية التحويلية. فقد عدّته هذه النظرية ظاهرة لسانية نحويّة، لما يحدثه من تفاعل بين البنية السطحية والبنية العميقة، ذلك أنه يسقط في الأولى ويظهر في الثانية، كما أنه لا يُحدث اختلالا عند سقوطه، بل يحقّق أغراضا يحاول المتلقي استنتاجها.

لذلك أردنا الإجابة عن مجموعة من التساؤلات من أهمّها: ما تعريف الحذف؟، وما أسبابه؟، وكيف تعاملت معه النظرية التوليدية التحويلية؟، وما أنواع المحذوفات التي أشارت إليها؟، وما قواعد الحذف في هذه النظرية؟.

1ـ تعريف الحذف:

تدور مادة (ح، ذ، ف) في المعاجم اللغوية على معان رئيسية ثلاث هي: القطف والقطع والإسقاط.

وقد عرّف الخليل (ت170هـ) الحذف بقوله:" قطف الشيء من الطرف كما يُحذف من طرف ذنب الشاة..."

[1]، وهنا نجد الخليل يعطي الحذف معنى القطف، أما ابن منظور (360هـ- 771هـ) فيعطيه معنى آخر وهوالقطع، وفي هذا يقول:" حذف الشيء يحذفه حذفا قطعه من طرفه، والحجّام يحذف الشعر من ذلك..."[2]، فالشعر خِلقة وهو مما يستطيع المرء تركه أو قطعه، والقطع فيه أحسن لأن فيه تعديل وترتيب وزينة. وفي تعريف آخر للحذف نجد الجوهري (ت393هـ) يعطيه معنى الإسقاط، حيث يقول:" حذف الشيء إسقاطه..."[3].

2-أسباب الحذف:

لقد حاول علماء اللّغة والنّحو تعليل ظاهرة الحذف بعد ورودها، ذاكرين أسبابها وعِللها، ومن أهمّ هذه الأسباب:

أ- كثرة الاستعمال:

كثيرا ما استعمل العرب أسلوب الحذف، لأنهم معروفين بحبّهم للاختصار والتخفيف. فقد ذكره سيبويه (ت180هـ) في كتابه في (باب ما يُحذف الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل)، حيث أعطى مجموعة من الأمثلة التي تؤكد أن كثرة الاستعمال كانت من أهم أسباب هذه الظاهرة. ويضرب لذلك مثالا بقوله:"... وذلك قولك: (هذا ولا زعماتك)، أي: ولا أتوهّم زعماتك. ومن ذلك قول الشاعر وهو ذو الرّمة، وذكر الديار والمنازل:

ديار ميّة إذ ميٌّ مساعفة ولا يرى مثلها عجم ولا عرب.

كأنه قال: أُذكر ديار ميّة، ولكنه لا يذكر (اذكر) لكثرة ذلك في كلامهم، واستعمالهم إياه، ولما كان فيه من ذكر الديار قبل ذلك..."[4].

ب- طول الكلام:

فالعرب تميل إلى الإيجاز أكثر مما تميل على الإطناب، ولرفعة منزلته جعلوه في مرتبة واحدة مع البلاغة، لذلك كان البليغ عندهم من تجنّب التطويل في الكلام. ولعلّ هذا مما يعتبر من أهم أسباب الحذف.

وقد ذكر ابن هشام الأنصاري (708هـ- 761هـ) مواضع حذف منها الكلام لطوله، وتتمثل في:

- الحذف بعد حرف الجواب، مثل: (أقام زيد؟)، فتقول: (نعم)[5]. والقصد: نعم، قام زيد.
- حذف الجملة بعد (إن الشرطية)، حيث مثّل لذلك بقول الشاعر ابن الرقيات:

" **ويقل شيب قد علا ك وقد كبُرت فقلت: إنه**"[6].

والمقصود: إنه كذلك.

- حذف المخصوص بعد (نِعم) و(بئس)، مثل:" نعمَ العبدُ إنهُ أوّابٌ"(ص 44)[7]، والمقصود: نِعم العبد هو.

- الحذف" بعد حروف النداء، مثل:" قال يا ليتقومي يعلمونَ"(يس 26)، إذ قيل أنه على حذف المنادى، أي: يا هؤلاء"[8] .

- و" قولهم: (افعل هذا إما لا)، أي: إن كنت لا تفعل غيره"[9].

جـ- الضرورة الشعرية:

وأكثر ما يحذف فيه – على الأرجح- الحركات وآخر أجزاء الكلمة وحروف العلة. يقول الألوسي (ت127هـ):" اعلم أن ضرائر الحذف مختلفة، فإنها تارة تكون بحذف حرف، وأخرى بحذف حركة، ومرة بحذف حرفين أو أكثر، وأخرى بحذف كلمة"[10]. " والحذف في الضرورة الشعرية حذف صوتي تقتضيه مقتضيات صوتية تتصل بالموسيقى الخارجية للبيت، وهي: الوزن والقافية، بمعنى أنه حذف لا يترتّب عليه تغيير دلاليّ صرفيّ أو إعرابيّ فيما يقع فيه"[11].

د- أسباب إعرابية:

والحذف يكون لأسباب إعرابية، وهذا النوع من الحذف يلحق الفعل المضارع المجزوم أو المنصوب، ومن أمثلته:

- حذف الضّمة – الصّائت القصير-[12]، إذا كان الفعل صحيحا، مثل: يرسُم، لم يرسمْ، هذا في حالة الجزم.

- حذف حرف العلة إذا كان الفعل ناقصا (معتل الآخر)، مثل: يبقى، لم يبقَ[13]، ولن يبقَ، هذا في حالتي الجزم والنصب.

- حذف النون في الأفعال الخمسة، مثل: يلعبان، لم تلعبي، لم تلعبا، لم تلعبوا، لم يلعبا، لم يلعبوا[14]، ولن تلعبي، لن تلعبا، لن تلعبوا، لن يلعبا، ولن يلعبوا، هذا في حالتي النصب والجزم.

هـ-أسباب صرفيّة:

وتكثر مواضع الحذف في الصرف، ومن أهمها:

– حذف فاء الفعل المهموز في الأمر، مثل: أخذ، وخُذ.

– حذف حروف العلة استثقالا، مثل حذف الواو من: أبٌ، وحمٌ، وأخٌ. وكذلك حذف الياء من: يدٌ وحمٌ.

– الحذف للنسب، ويكون في آخر الاسم بعد إضافة ياء النسب إليه، مثل: فاطمة، فاطميٌّ.

– الحذف للوقف، ويلحق آخر الأسماء كذلك، وأكثره حذف الياءات، مثل: هذا قاضٍ، وأصله: هذا قاضي.

– الحذف في التصغير، وهو حذف بعض حروف المصغّر، ومثاله ما يُحذف من الخماسيّ لأجل التصغير، مثل حذف الدال من (فرزدق) عند التصغير، فتقول: فُريزق. وحذف همزة الوصل في التصغير، مثل حذف همزة (ابن) عند تصغيره، فتقول: (بني). وحذف ألف الاثنين إذا كانت خامسة فصاعدا، مثل: سفيرج في تصغير: سفرجل، واجتماع ثلاث زيادات وضرورة إبقاء واحدة فقط، مثل قولك: (مُطيلق) في تصغير (منطلق). والحذف في الزائد الرباعي، مثل: عنيكب في تصغير: عنكبوت، لأن الواو والتاء زائدتين فيها.

3- النظرية التوليدية التحويلية:

لقد أثارت اللغة انتباه الباحثين والدارسين في مختلف المجالات وعبر العصور، ولا شكّ أنّ أوّل من نبّه إليها في بدايات القرن العشرين: اللغوي السويسري فرديناند دي سوسير، الذي ترك أعمالا ومقالات عمد تلامذته إلى نشرها، وكانت بمثابة النواة الأولى أو نقطة الانطلاقة لمدارس لسانيّة عديدة، حاولت دراسة اللغة وسبر مكنوناتها وأغوارها، ومن أهمّ هذه المدارس: المدرسة الاجتماعية أو السياقيّة بزعامة فيرث في بريطانيا، التي تلتها مدارس أمريكيّة عديدة، منها: المدرسة الذهنية بزعامة سابير، والمدرسة السلوكية بزعامة بلومفيلد، والمدرسة التوزيعية بزعامة هاريس، إضافة إلى المدرسة التوليدية التحويلية بزعامة تشومسكي، اللغويّ المفكّر المعمّر، الذي كانت نظريته ذات محطّات عديدة، بسبب الانتقادات التي تعرّضت لها، والتي جعلت منه يحاول في كلّ مرّة تنقيحها وتصحيحها. والانتباه إلى ثغراتها.

والواضح أن نظرية تشومسكي قد مرّت بمراحل عديدة، وهي ثلاث مراحل، فقد بدأت بمرحلة أولى يمكن أن نطلق عليها: مرحلة الظهور، أين بدت النظرية على الساحة اللغوية في أول كتاب ألّفه رائدها تشومسكي: كتاب البنى التركيبية، سنة 1957م، ثمّ تأتي المرحلة الثانية بعد ظهور كتابه: مظاهر النظرية التركيبية، وتلتها مرحلة ثالثة عند ظهور كتابه: دراسات الدلالة في القواعد التوليدية، سنة 1972م، والذي كان عبارة عن مقالات ثلاث نشرها تشومسكي وتحدّث فيها عن الدلالة والبنية العميقة[15].

ولا يمكن أن نغفل عن الحديث في هذا المقام عن فكرة المعنى عند تشومسكي حيث نجد أنه تنكّر له في بدايات نظريته[16]، متأثرا في ذلك بأستاذه: هاريس ذي النزعة التوزيعية[17]، ذلك أن المعنى – عند

تشومسكي– يؤدي في القضايا اللسانية إلى نتائج وهمية، لذلك كان ينادي بضرورة فصل النحو عن المعنى[18]، ونظرته هذه للمعنى أثارت انتقادات اللسانيين من حوله، وحول نموذجه الذي كان يطلق عليه نموذج القاعدة المحدودة، والذي يقوم أساسا على مبدأ الاستدعاء النفسي، فكل عنصر يتخيّره المتكلم يستدعي منه الإتيان بعنصر مُوالٍ له، موافق للأوّل، فإذا اختار مثلا متكلم لغة إنجليزية علامة التعريف the، التي هي علامة تأتي منفردة في الجملة وليست مرتبطة بغيرها من العناصر– مثلما يحدث في اللغة العربية–، فلو تخيّر هذه العلامة يجب عليه أن يأتي بعدها باسم يقبلها، مثل: student، فيتكوّن عنده مركّب نحوي اسمي هو: the student، ولا يمكن له أبدا تركه لوحده لأنه لا يشكّل جملة، بل لابد عليه من أن يضيف له ما يجعله تاما، فيستدعي الفعل reads، الذي يتطلّب تحديدا أكثر، وبما أن الفعل فعل القراءة فلا مناص من ذكر شيء يقع عليه فعل القراءة، مثل: كتاب، فتصير الجملة: the student reads the book، وبهذا تصير الجملة كاملة، ويصير على المتكلم إنتاج جملة على نفس منوالها[19]. وقد أشار خصوم تشومسكي إلى محدودية هذا النموذج، وأنه لا ينطبق إلا على جمل قليلة بسيطة التركيب، وفي المقابل هناك جمل في اللغة أكثر تعقيدا لا يمكن أن تنطبق عليها هذه القاعدة[20]، كما أشار خصومه لإغفال النظرية للمكون الدلالي، مما جعله يعمل على جبر هذا النقص في كتابه: وجوه النظرية النحوية aspect of the theory of santax، سنة 1965م[21]، ولكن النظرية ظلّت دائما محل نقد من طرف زملائه وتلامذته، إلى أن وصل إلى تعديلها بنظرية سماها: النظرية النموذجية الموسعة extended and binding theory، أو المنهج المعياري الموسع[22]، ومن أهم ما طوّره تشومسكي فيها"... الكفاءة والأداء، والبنية السطحية والبنية العميقة، والنحوية grammaticality، والمقبولية acceptability، وإدراج المعجم في المكون الأساسي..."[23]، وأصبح المكوّن الدلالي يقوم بمهمة تفسير الجملة التي أنتجها أو سينتجها المتكلم في بيئته اللغوية[24]. والنموذج المعياري هذا هو مرحلة متقدمة ومتطورة من نظريته، والتي كان سببها تعرضه للنقد بسبب إهماله للمعنى[25]، وفي المقابل كان اللسانيون في زمانه يصدّرون دراساتهم بقضية المعنى ويولونها أهمية بالغة[26]. حيث"... رأوا أن أي نموذج نحوي ينبغي ألا يقتصر على تناول الجمل صحيحة البنية، وإنما ينبغي له أن يهتم بصحة هذه الجملة على الصعيد النحوي والدلالي (المعنوي). فالمستوى الأوّل هو البنية النحوية (العميقة التوليدية)، الذي يجب أن ينظر إليه باعتباره تجسيدا للطريقة التي تنطق بها أو ترتب. والثاني (البنية السطحية التحويلية) ينظر إليه على أنه تمثيل لمعناها. وقد أفاد تشومسكي في ذلك بالنظر في بحوث كاتز Katz وفودر Fodr وبوستال Postal الذي وضع مع كاتز شعارهما الذائع: وصف لغوي– نحوي = دلالة. وأسفر هذا البحث عن وضع قواعد جديدة هي التي تعرف بقواعد الإسقاط، وهي تقوم في الواقع على أساس الربط بين صحة الجملة نحويا وموافقتها لسلامة المعنى. وفي هذا السياق عاد تشومسكي على موضوع المكون، وأشار إلى مكوّن نحويّ، ومكوّن دلالي، وآخر تحويلي. فالبنية العميقة هي من نتاج العناصر الأولية المغذية لكل من المكون النحوي والمكون الدلالي، في حين أن البنية السطحية نتاج المكون التحويلي (استعمال قواعد تحويلية) بما في ذلك العناصر المغذية

للمكون الفونولوجي"[27]، ولمرونة تشومسكي وتقبّله واستيعابه للنظريات الجديدة المطوّرة جاء بنظرية تكاد تكون جديدة أسماها: نظرية الحكم والربط government and binding theory، صدرت في كتاب له سنة 1981م[28].

4 ـ الحذف في النظرية التوليدية التحويلية:

لا أحد يُنكر أن الحذف ظاهرة لغوية مشتركة بين جميع اللغات الإنسانية، وأنّ أيّ متحدّث بأيّ لغة يميل إلى اختزال أو حذف ما هو مكرّر فيها من عناصر تكون مفهومة من السياق[29]، ففي كل لغة من لغات العالم نجد هذه الظاهرة ماثلة على أفواه وفي أذهان مستخدميها، فالإنسان بطبعه يميل إلى الاختصار، ويملّ من التطويل والتكرار، لذلك نجد أن بني البشر على اختلاف أجناسهم ومعتقداتهم ولغاتهم يميلون إلى ظاهرة الحذف، ويستعملونها في محادثاتهم اليومية، وحتى في كتاباتهم الرسمية، متى احتاجت السياقات والمواقف إلى ذلك. كما أنه ظاهرة لسانية متعلّقة بالمعجم أكثر من تعلّقها بالإعراب[30]، ويعدّ ظاهرة نحوية، تمثّل عنصرا من عناصر التحويل في النظرية التوليدية التحويلية، لأنه يحدث تفاعلا بين البنية العميقة والبنية السطحية، إذ يقع في البنية السطحية التي تبدو للمتلقي، الذي يمكنه استنباط المحذوفات من البنية العميقة، ذلك أن هذه الأخيرة "... في كل موضع تحمل عنصرا أو أكثر من العناصر التي تم حذفها في البنية السطحية"[31]، ومن هنا يمكن اعتبار الحذف نقصا يعتري الجملة النواة التوليدية، سواء كانت اسمية أو فعلية، يُلجأ إليه من أجل تحقيق معنى ما[32]، وأغراضا معيّنة يحاول المتلقي استنباطها واستشفافها من السياق، الذي تقع عليه مسؤولية تحديد المعاني المختفية من وراء العناصر المحذوفة[33].

ويمكن لنا أن نمثل لهذه الظاهرة بالجملة التحويلية التالية: جاء محمد وعليّ، والملاحظ أنها جملة لحقها الحذف، فهي في الأصل تحتوي على الفعل (جاء) الذي فاعله (محمد)، وفعل آخر محذوف هو نفسه الفعل (جاء)، وفاعله (عليّ)، حيث أنّ فعل المجيء تحقق لمحمد وعليّ معا، ولما كان هناك تكرار في الجملة حذف الفعل المكرر(جاء)، الذي فاعله(عليّ). والجملة التي بين أيدينا تحتوي على العناصر الآتية:

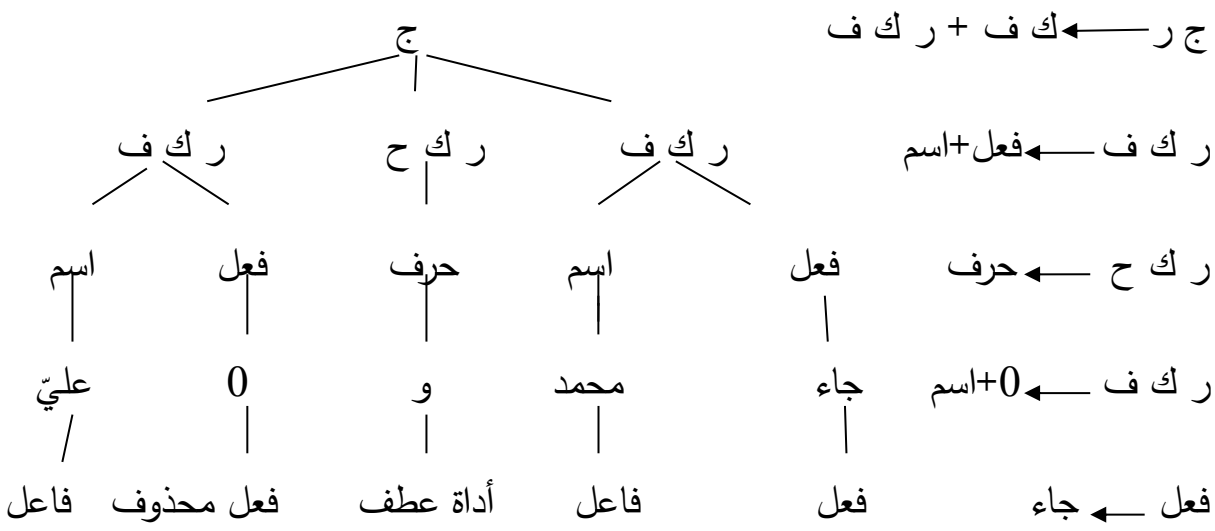

اسم ⟵ محمد

أداة ⟵ و(العطف)

فعل ⟵ 0

اسم..... عليّ.

5 ـ أنواع المحذوفات في النظرية التوليدية التحويلية:

سنعطي في هذه الجزئية من البحث أمثلة عن بعض أنواع المحذوفات في النظرية التوليدية التحويلية، ومنها: حذف الفاعل، والبناء للمجهول والحذف في العطف، وحذف الفعل.

* حذف الفاعل:

ويكون في الجمل الأمرية، مثل: اِضرب الكرة، اِسمع الدرس، والفاعل المحذوف في هاتين الجملتين هو: (أنتَ)، لأنّ أصلهما: اِضرب أنتَ الكرة، واِسمع أنتَ الدرس. وسنأخذ كمثال الجملة الأولى: اِضرب الكرة، التي تتكوّن من العناصر الآتية:

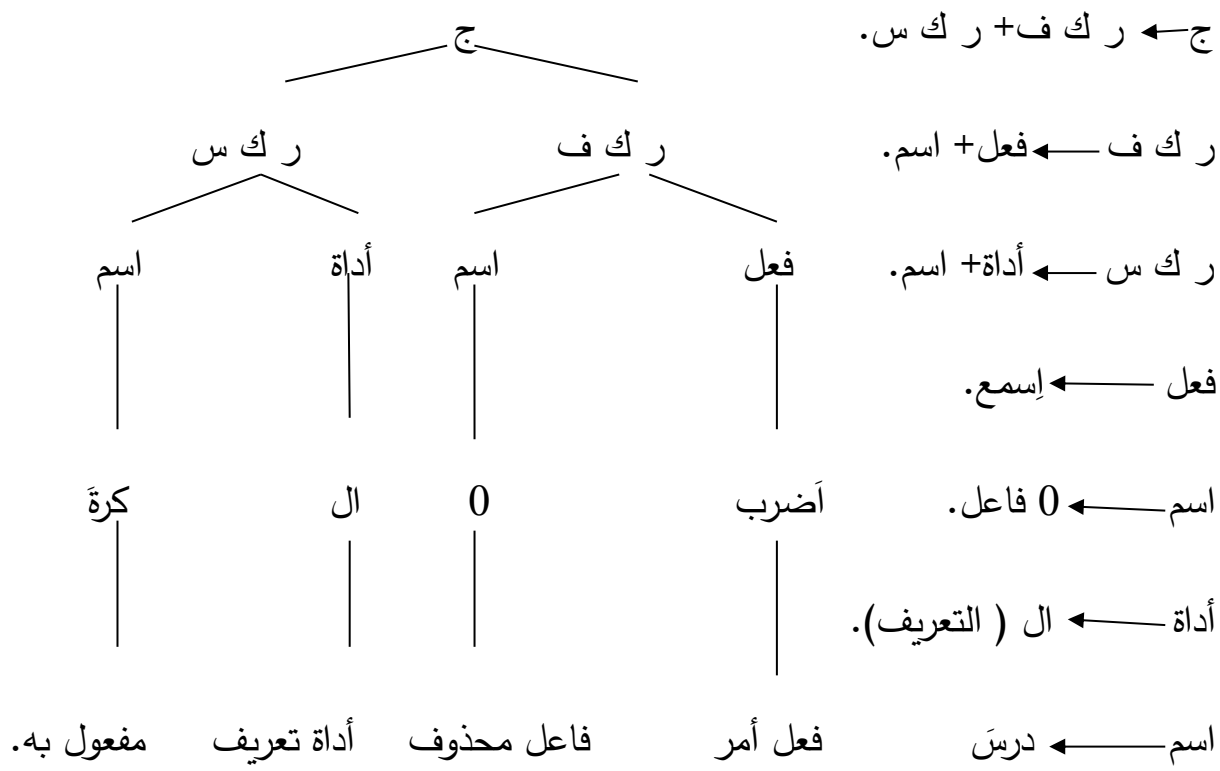

* البناء للمجهول:

ومن أمثلته: هو سُمِع، أو كُتب الدرس، أو رُسمت اللوحة، وسنأخذ المثال الأوّل أنموذجا من أجل التعرّف على الجملة التحويلية وعناصرها، وهي كما يلي:

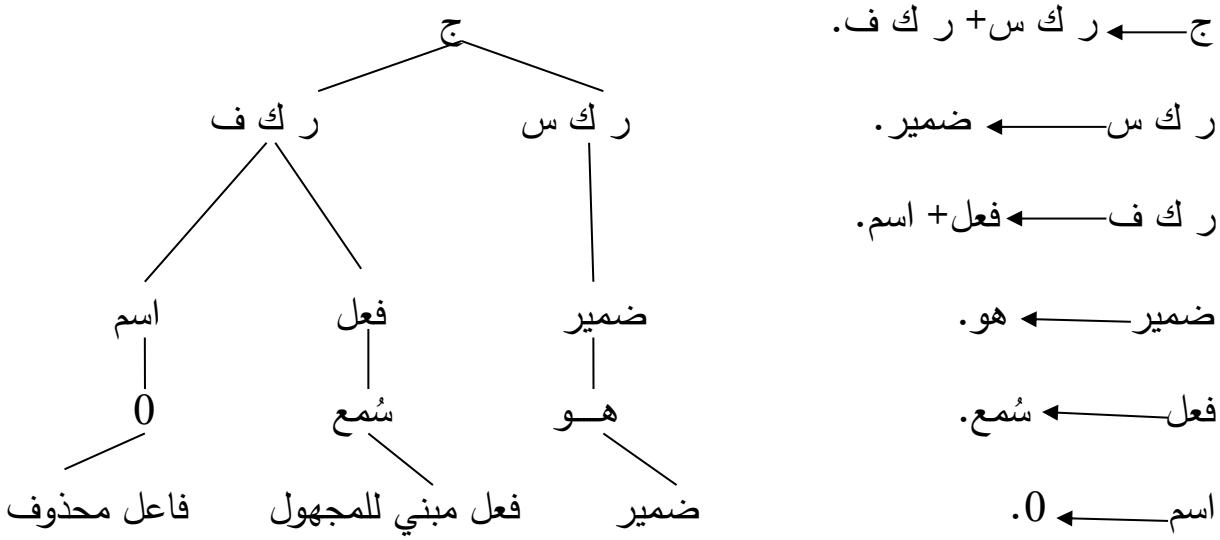

6 ـ قواعد الحذف التحويلية:

ويقصد بها تلك القوانين التي تتحكم في وجود ظاهرة الحذف على البنية السطحية، ذلك أن عدم توافرها قد يحرم البنية السطحية من هذه الظاهرة، وللإشارة فقط فإن هذه القوانين منها ما هو إجباري ومنها ما هو اختياري. فالقواعد الإجبارية هي تلك القواعد التي بتوافرها يكون من الضروري حذف العنصر

من الجملة، وعدم حذفه يخلّف تركيبا غير صحيح، أما القواعد الاختيارية فهي تلك القواعد التي بوجودها لا تحدث الضرورة بالحذف، فإن حذف العنصر من التركيب صحّ، وإن لم يحذف يبقى التركيب صحيحا كذلك.

أ- القواعد الإجبارية للحذف:

وهذه القواعد التحويلية شبيهة بقواعد النحو العربي التي جاءت تحت اسم: الحذف الواجب، وهي عند التحويليين مسماة بقواعد الحذف الإجباري، وتتلخّص في ضرورة عدم ظهور المحذوف في الجملة، أو في البنية السطحية، لأن ظهوره يحدث خللا فيها[34]، ومن أهم هذه القواعد ما يلي:

- الحذف التبادلي لما تكرر لفظه، سواء كان اسما أو فعلا: ويأتي التكرار في هذه الحالة كظاهرة تدفع بقوّة إلى التخلي عن أحد العنصرين المكررين، إذ لا فائدة من إعادة عنصر مرتين في الجملة، مادام المتلقي يفهم المعاني من سياقها. وأحسن مثال عنه ما ذكره الدكتور: طاهر سليمان حمودة عن الحذف التبادلي للاسم في الإنجليزية، في قوله:

Marvin expects to win the game

والواضح أن الجملة تحتوي على فعلين، الفعل الأول expects، أما الفعل الثاني فهو: win، والواضح كذلك أن Marvin هو فاعل الفعل الأول والفعل الثاني، ولكننا لا نلحظه إزاء الفعل الثاني في الجملة، كما يظهر مع الفعل الأول، والحقيقة أن حذفه هو الصواب، وأن ظهوره مع الفعل الثاني سيجعل من الجملة غير صحيحة نحويا، ذلك أن بنيتها العميقة هي:

Marvin expects Marvin to win the game[35]

ومنه كذلك حذف الاسم : وسنسوق في هذا المقام المثال الذي قال به تشومسكي في كتابه البنى التركيبية[36]

The scene of the movie and The scene of the play was in chicago

وهنا يظهر أن لفظ: The scene لفظ مكرر وجب حذفه، لتصير الجملة:

The scene of the movie and the play was in chicago

- حذف الصفة المكررة: ويظهر حذفها في الإنجليزية في المثال التالي[37]:

Richaed is as stubborn as our father is

والواضح من المثال أن هناك صفة تخص الموصوف father، لأن البنية العميقة لهذه الجملة هي:

Richaed is as stubborn as our father is stubborn

ولما كان هناك تكرار في الجملة وجب حذف الصفة الثانية المكررة في الجملة stubborn.

* كما أشار محمد علي الخولي إلى عدة قواعد تحويلية إجبارية للحذف في اللغة العربية، ومنها: حذف جار الفاعل وحذف جار المفعول، وحذف (يكون) وحذف المبدل منه.

عند ذكره لحذف جار الفاعل أشار إلى أن افتراض وجود الجار قبل الفاعل سببه أن تحويل الفعل إلى مصدر يفرض وجود حرف الجر، ومثاله: المشي من الولد[38]، فلو قلنا: مشى الولد، أصلها: مشى من الولد، وهنا من الواجب حذف حرف الجر السابق للفاعل، لأن الجملة صارت غير صحيحة نحويا بوجوده.

والقاعدة نفسها تنطبق على حذف جار المفعول، سواء كان مباشرا أو غير مباشر، مثل: فتَحَ المفتاح الباب، فإذا افترضنا أن الفعل جاء على هيئة المصدر نقول: فتْحُ المفتاح للباب، وأما إذا أعدناه إلى صيغة الفعل واحتفظنا بالجار سنقول: فتَحَ المفتاح للباب، وهذا غير صحيح، فمن الواجب حذف هذا الجار السابق للمفعول[39].

وعند ذكره لحذف (يكون) أشار إلى حذفها وهي في صيغة المضارع، وليست في صيغة الماضي (كان)، ومثاله: الكتاب على الطاولة، وأصل هذه الجملة: يكون الكتاب على الطاولة، ويتأكّد هذا الأصل عند نفيها بقولنا: لم يكن الكتاب على الطاولة[40].

وفي حذف المبدل منه الذي يكون على لفظ (شيء) الذي تأتي بعده جملة اسمية و فعلية تقع بدلا منه[41]، وقد ساق الخولي مثلا عن هذا في قوله: أراد شيئا يكتب درسه، وفي هذه الحالة لابد من إضافة (أن) إلى الفعل (يكتب) عند حذف (شيء) لتصير الجملة: أراد أن يكتب درسه، وذكر مثالا آخر في قوله: علمت شيئا جاء محمد، والملاحظ أن الجملة بعد (شيئا) فعلية، وعند حذف (شيئا) لابد من جعلها اسمية، وإضافة(أنّ)، لتصير: علمت أن الولد جاء.

ب- القواعد الاختيارية للحذف:

وهي عكس القواعد التي سبقتها، وبتحققها يمكن أن يحذف العنصر، وهناك إمكانية لترك حذفه، ومن أهم القواعد الاختيارية للحذف التي أشار إليها محمد علي الخولي ما يلي: حذف المفعول وحذف المبتدأ، وحذف العنصر المشترك وحذف (موجود).

أما عن حذف المفعول فقد أشار إلى جوازه إذا كان مفهوما من المرسل والمرسل إليه بسبب كثرة الاستعمال، مثل جملة: شرب الولد التي أصلها: شرب الولد الماء، لأن الشرب عادة أو غالبا ما يكون للماء، وعند سؤال أحدهم: ماذا شرب؟، يكون الجواب: الماء، ويتأكد أن هناك مفعولا محذوف في الجملة[42].

وفي حذف المبتدأ ذكر المثال: الأولاد كتبوا، فعند حذف المبتدأ نقول: كتبوا[43]، وهذه الجملة الفعلية لا يصح أن ترد هكذا بمعزل عن جمل أخرى، وإنما لابد لها من جمل سابقة تحدد معناها، حتى يفهم من السياق، مثل: فهم الأولاد الدرس فكتبوا محتواه، وأصل هذه الجملة: فهم الأولاد الدرس فالأولاد كتبوا محتواه، والملاحظ أنه بحذف المبتدأ صارت الجملة الاسمية فعلية، وهذا في حالة تصريف الفعل في الماضي والمضارع، أما عند تصريفه في الأمر فمن الواجب حذفه، لأننا لا نستطيع أن نقول: الأولاد اكتبوا الدرس[44]، بحضورهم، فقولنا اكتبوا الدرس بوجود الأولاد أكبر دليل على أن الكلام موجه إليهم.

أما في حال حذف العنصر المشترك فقد نبّه إلى أنه قد تحتوي جملتين معطوفتين على عناصر مشتركة، وهذه العناصر يمكن أن تكون أسماء ويمكن أن تكون أفعالا[45]، مثل: مشى سمير ومشى عليّ، هنا يمكن حذف الفعل: مشى الثاني لنقول: مشى سمير وعلي، ويمكن أن نقول: صلّى محمد وتصدّق محمد، هنا يمكن حذف الفاعل الثاني المطابق للفاعل الأوّل، لتصير الجملة: صلّى محمد وتصدّق.

وقد يحذف حرف العطف بين جملتين معطوفتين تحمل تطابقا في المدلولات بين اسمين مثلا، كأن تكون لدينا جملة نتحدث من خلالها عن شخصية واحدة هي شخصية سمير، فمرة نذكره باسمه، ومرة نشير إليه بلفظ: الولد، مثل: مشى الولد ومشى سمير، ففي هذه الحالة وجب حذف واو العطف والفعل (مشى) المطابق للفعل الأول، لنقول: مشى الولد سمير[46].

وفي حذف لفظ (موجود) ذكر أنهه يرد مع الفعل (كان) أو مضارعها، ومثاله جملة: كان الكتاب على الطاولة، التي أصلها: كان موجود الكتاب على الطاولة[47].

وبإشارتنا إلى ظاهرة الحذف في النظرية التحويلية سننتقل إلى الإشارة إليها عند الباحثين في علم النص.

خاتمة:

– الحذف لغة هو: القطف والقطع والإسقاط، وهو ظاهرة تلحق الزيادات والأطراف التي لا يؤثّر وجودها من عدمه في اللّفظ أو التركيب.

– الحذف يحدث لأسباب هي: كثرة الاستعمال، وطول الكلام، كما أنّ له أسبابا إعرابيّة وأخرى صرفيّة.

– والحذف وارد في النظريات اللسانية، وهو في النظرية التوليدية التحويلية ظاهرة نحوية تمثّل عنصرا من عناصر التحويل في هذه النظرية،

ـ الحذف يقع في البنية السطحية، والبنية العميقة التي توفّر المحذوف وتشير إليه

ـ الحذف في هذه النظرية يحدث وفقا لقواعد إجباريّة وأخرى اختياريّة.

إحالات البحث:

[1]– الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مرتبا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط01، 1424هـ–2002م، ج01، ص297.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، طبعة جديدة محققة ومشكولة شكلا تاما ومذيّلة بفهارس مفصل، دط، دت، ج09، ص810.

[3] – الجوهري اسماعيل بن حماد، الصحاح تاج العربية وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط04، 1990م، ج04، ص1341. وانظر: الزبيدي محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مراجعة: محمد حجازي، دط، دت، ج23، ص121. وانظر: التهانوي محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي،

الترجمة الأجنبية: جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط01، 1996م، ص603. وانظر: الكفوي أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع وأعدّ فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة رسالة للنشر، بيروت، لبنان، ط02، 1419هـ-1998م، ص348.

[4] – سيبويه، الكتاب، مصدر سابق، ج01، ص280. وانظر: الجرجاني، دلائل الإعجاز، مصدر سابق، ص147.

[5] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، مصدر سابق، ج06، ص531.

[6] – المصدر نفسه، ج06، ص531.

[7] – المصدر نفسه، ج06، ص532.

[8] – المصدر نفسه، ج06، ص533.

[9] – المصدر نفسه، ج06، ص533.

[10] – الألوسي محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرحه: محمد بهجة الأزي البغدادي، المكتبة العربية ببغداد، بغداد، العراق، المطبعة السلفية بمصر، مصر، ط10، 1341هـ، ص56.

[11] – طاهر سليمان حمودة، الحذف في الدرس اللغوي، مرجع سابق، ص50.

[12] – انظر: طاهر سليمان حمودة، الحذف في الدرس اللغوي، مرجع سابق، ص64.

[13] – انظر: خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري الشافعي، متن الأزهرية، القاهرة، مكتبة القاهرة، مصر، دط، دت، ص09.

[14] – المصدر نفسه، ص09.

[15] – أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط05، ص205.

[16] – انظر: غلفان مصطفى، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، مشاركة: امحمد الملاخ وحافظ اسماعيلي علوي، دار عالم الكتب، إربد، الأردن، ط01، 1431هـ- 2010م، ص34- 35- 36.

[17] – أخذ عنه فكرة الجملة النواة، وقواعد التحويل وقوانينه، وقدرة المتكلم على إدراك الخطأ من الصواب، ومنهج التحليل بالرموز. انظر: عمايرة خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، دار عالم المعرفة، جدّة، السعودية، ط01، 1404هـ- 1984م، ص51.

[18] – انظر: العلوي شفيقة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 2014م، ص71.

[19] – انظر: إبراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط01، 1427هـ- 2007م، ط02، 1430هـ-2009م، ص92.

[20] – المرجع نفسه، ص92- 93.

[21] – وقد سمّى النموذج الجديد الذي طرحه فيه بـ: قواعد بناء العبارة، انظر: إبراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، مرجع سابق، ص93.

[22] – انظر: حماسة محمد عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط01، 1990م، ص18.

[23] – أحمد مومن، اللسانيات النشأة والتطور، مصدر سابق، ص231.

[24] – انظر: العلوي شفيقة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، مرجع سابق، ص77.

[25] – انظر: المرجع نفسه، ص76

[26] – انظر : طبال بركة فاطمة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 1413هـ-1993م، ص129- 130.

[27] – إبراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، مرجع سابق، ص96– 97.

[28] – انظر: حماسة محمد عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مرجع سابق، ص18.

[29] – الراجحي عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، 1979م، ص149.

[30] – مكي سمية، التنوع المقياسي لنظرية الربط التوليدية تطبيقات على العربية، المنشورات الجامعية بمنّوبة، تونس، ط01، 2013م، ص73.

[31] – طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس البلاغي، مرجع سابق، ص25.

[32] – أحمد عمايرة، في نحو اللغة وتراكيبها، مرجع سابق، ص134.

[33] – انظر: المرجع نفسه، ص136.

[34] – طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، مرجع سابق، ص14.

[35] – المرجع نفسه، ص15– 16.

[36] – انظر: تشومسكي نوام، البنى التركيبية، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ط01، 1987م، ص52.

[37] – انظر: الراجحي عبده، النحو العربي والدرس الحديث، مرجع سابق، ص149، وانظر: طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، مرجع سابق، ص17.

[38] – انظر: الخولي محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1999م، ص95.

[39] – انظر: المرجع نفسه، ص97– 98.

[40] – انظر: المرجع نفسه، ص97.

[41] – المرجع نفسه، ص134– 135.

[42] – انظر: المرجع نفسه، ص104.

[43] – انظر: المرجع نفسه، ص124.

[44] – انظر: المرجع نفسه، ص124.

[45] – انظر: المرجع نفسه، ص132– 133.

[46] – انظر: المرجع نفسه، ص133– 134.

[47] – انظر: المرجع نفسه، ص151.

<u>قائمة المصادر والمراجع:</u>

1 ـ إبراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، دار المسيرة، عمان، الأردن، ط01، 1427هـ– 2007م، ط02، 1430هـ–2009م

2 ـ ابن منظور، لسان العرب، طبعة جديدة محققة ومشكولة شكلا تاما ومذيّلة بفهارس مفصل، دط، دت

3 ـ ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عنكتب الأعاريب، تحقيق وشرح: عبد اللطيف محمد الخطيب، دط، دت

4 ـ أحمد مؤمن، اللسانيات النشأة والتطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط05

5 ـ الألوسي محمود شكري، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، شرحه: محمد بهجة الأزي البغدادي، المكتبة العربية ببغداد، بغداد، العراق، المطبعة السلفية بمصر، مصر، ط10، 1341هـ

6 ـ تشومسكي نوام، البنى التركيبية، ترجمة: يؤيل يوسف عزيز، مراجعة: مجيد الماشطة، وزارة الثقافة والإعلام، بغداد، العراق، ط01، 1987م

7 ـ التهانوي محمد علي، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، تقديم وإشراف ومراجعة: رفيق العجم، تحقيق: علي دحروج، نقل النص الفارسي إلى العربية: عبد الله الخالدي، الترجمة الأجنبية: جورج زيناتي، مكتبة لبنان ناشرون، لبنان، ط01، 1996م

8 ـ الجوهري اسماعيل بن حماد، الصحاح تاج العربية وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط04، 1990م

9 ـ حماسة محمد عبد اللطيف، من الأنماط التحويلية في النحو العربي، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط01، 1990م

10 ـ خالد بن عبد الله بن أبي بكر الأزهري الشافعي، متن الأزهرية، القاهرة، مكتبة القاهرة، مصر، دط، دت

11ـ الخليل بن أحمد الفراهيدي، معجم العين، مرتبا على حروف المعجم، ترتيب وتحقيق: الدكتور عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ط01، 1424هـ-2002م

12 ـ الخولي محمد علي، قواعد تحويلية للغة العربية، دار الفلاح للنشر والتوزيع، الأردن، ط 1999م

13 ـ الراجحي عبده، النحو العربي والدرس الحديث بحث في المنهج، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، دط، 1979م

14 ـ الزبيدي محمد مرتضى الحسيني، تاج العروس، تحقيق: عبد الفتاح الحلو، مراجعة: محمد حجازي، دط، دت

15 ـ سيبوسه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر، القاهرة، مصر، 1408هـ ـ 2003م

16 ـ طبال بركة فاطمة، النظرية الألسنية عند رومان جاكبسون، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 1413هـ-1993م

17 ـ طاهر سليمان حمودة، ظاهرة الحذف في الدرس البلاغي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، مصر، دط، 1998م

18 ـ عمايرة خليل أحمد، في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، دار عالم المعرفة، جدّة، السعودية، ط01، 1404هـ-1984م

19ـ العلوي شفيقة، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط01، 2014م

20 ـ غلفان مصطفى، اللسانيات التوليدية من النموذج ما قبل المعيار إلى البرنامج الأدنوي: مفاهيم وأمثلة، مشاركة: امحمد الملاخ وحافظ اسماعيلي علوي، دار عالم الكتب، إربد، الأردن، ط01، 1431هـ- 2010م

21 ـ الكفوي أبو البقاء، أيوب بن موسى الحسيني، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، قابله على نسخة خطية وأعدّه للطبع وأعدّ فهارسه: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة رسالة للنشر، بيروت، لبنان، ط02، 1419هـ-1998م

22 ـ مكي سمية، التنوع المقياسي لنظرية الربط التوليدية تطبيقات على العربية، المنشورات الجامعية بمنّوبة، تونس، ط01، 2013م.